E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/29/9
31 August 2016
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

الدورة التاسعة والعشرون
الدوحة، 13-15 كانون الأول/ديسمبر 2016

البند 10 من جدول الأعمال المؤقت

تفعيل العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية: من المفهوم والرؤية إلى السياسة والتطبيق

موجز

تقدم هذه الوثيقة لمحة عن دليل إدماج مبادئ العدالة الاجتماعية في خطط وبرامج التنمية في البلدان العربية. وتعدّ لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) هذا الدليل في إطار تفعيل إعلان تونس حول العدالة الاجتماعية الذي اعتمدته اللجنة في دورتها الثامنة والعشرين (تونس، 15-18 أيلول/سبتمبر 2014) وضمن مشروع تعزيز العدالة الاجتماعية في بلدان مختارة في المنطقة العربية، المموّل من حساب التنمية. وكانت لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها العاشرة (الرباط، 8-9 أيلول/سبتمبر 2015) قد أوصت الأمانة التنفيذية بإعداد برامج لبناء قدرات الدول الأعضاء وتدريبها على وضع وتنفيذ وتقييم برامج إنمائية وطنية قائمة على حقوق الإنسان، تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية.

وفي هذا السياق، أدرجت الاسكوا مجموعة من الأنشطة في برنامج عملها منها إعداد أدوات/دلائل لمساعدة الدول الأعضاء على دمج مبادئ العدالة الاجتماعية في خطط التنمية الوطنية والمحلية وسياساتها وبرامجها، وتنظيم ورش عمل تدريبية لبناء القدرات الوطنية على اختبار هذه الأدوات/الدلائل وتطبيقها وتعميمها.

وفي ما يلي موجز عن محتويات هذا الدليل الاسترشادي الذي لا يزال قيد الإعداد والمراجعة.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	3-1	3
الفصل		
أولاً- أهداف الدليل.....	6-4	3
ثانياً- محتويات الدليل.....	16-7	4
ألف- الجزء الأول: الخلفية والمنهجية المعتمدة.....	9-8	4
باء- الجزء الثاني: البيئة المؤاتية لصنع سياسات تراعي مفاهيم العدالة الاجتماعية	10	5
جيم- الجزء الثالث: صياغة سياسات تراعي مفاهيم العدالة الاجتماعية.....	11	5
دال- الجزء الرابع: توفر الموارد	14-12	7
هاء- الجزء الخامس: دور الجهات غير الحكومية	16-15	8
ثالثاً- الخطوات المستقبلية	17	8

مقدمـة

1- تزداد الحاجة في البلدان العربية اليوم إلى عقدٍ اجتماعي تشاركي جديد، يوثّق تطلعات المواطنين إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، وصون الحقوق، وضمان الحصول على الخدمات والفرص بصورةٍ عادلة وشاملة. وتعمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) على تحديد مفهوم العدالة الاجتماعية وتفعيله وتعميمه في العديد من برامجها وأنشطتها. وقد وضعت تعريفاً دقيقاً له، يأخذ في الاعتبار تحديدات المدارس الفكرية المختلفة، ويراعي خصوصيات المنطقة والتحديات التي تواجهها. والعدالة الاجتماعية في تعريف الإسكوا هي "المساواة في الحقوق وفي الحصول على الموارد والفرص للجميع، رجالاً ونساءً، وإزالة الحواجز التي تحول دون تمكين الفئات المحرومة من استخدام قدراتها للمشاركة في صنع القرارات التي تؤثر على حياتها". فالعدالة الاجتماعية إذاً تقوم على مبادئ المساواة والإنصاف والحقوق والمشاركة. أما أهمّ التحديات التي تحول دون تحقيقها فهي الفقر، وعدم المساواة الجغرافية، والوصول غير المتكافئ إلى الخدمات الاجتماعية، والبطالة، والإقصاء الاجتماعي، وسوء الإدارة، وغياب السياسات القائمة على المشاركة.

2- ويعطي العديد من البلدان العربية الأولوية لتحقيق المساواة والتضامن الاجتماعي. ومع ذلك، فليس ما يضمن إدماج العدالة الاجتماعية في خطط التنمية الوطنية وسياساتها وبرامجها، خاصة أن الوسائل والجهود المبذولة لهذه الغاية هي في أغلب الأحيان غير مترابطة. وعلى البلدان العربية إعادة النظر في نماذج التنمية، وفي الأطر التشريعية والتنظيمية، لإدماج مبادئ العدالة الاجتماعية فيها. وقد أصبحت العدالة الاجتماعية شرطاً أساسياً لتحقيق السلام والأمن والتماسك الاجتماعي، يجب تعميم مبادئها في السياسات والخطط والبرامج الوطنية لتحقيق التغيير المطلوب نحو مجتمع عادل ومتماسك، والتأكد من ملاءمتها مع احتياجات وأولويات الدول العربية واستجابتها لأهداف وغايات جدول أعمال 2030، وغيرها من الالتزامات العالمية.

3- وتقوم الإسكوا بتنفيذ مشروع ممول من حساب التنمية للأمم المتحدة بعنوان "تعزيز العدالة الاجتماعية في بلدان مختارة في المنطقة العربية"، يهدف إلى دعم الدول الأعضاء في صياغة خطط وسياسات وبرامج لتفعيل العدالة الاجتماعية، وإرساء مبادئ المساواة بين الجنسين ودمجها في استراتيجيات وبرامج التنمية الوطنية. وستعمل الإسكوا بشكل وثيق مع الدول الأعضاء على وضع سياسات تراعي العدالة الاجتماعية وتتلاءم مع احتياجات كل بلد، وذلك بالشراكة مع المجتمع المدني والجهات المعنية. وستساهم في تقديم المشورة الفنية، وتنفيذ المشاريع الميدانية، وبناء القدرات، من أجل تفعيل الحوار حول العدالة الاجتماعية، وبناء توافق في الآراء حولها، وتعزيز مهارات المسؤولين الحكوميين لدمج مفاهيمها في خطط التنمية، وبناء مجتمعات عادلة ومتماسكة. وفي ما يلي موجز عن محتويات دليل إدماج مبادئ العدالة الاجتماعية في خطط وبرامج التنمية في البلدان العربية الذي لا يزال قيد الإعداد.

أولاً- أهداف الدليل

4- يهدف الدليل إلى إطلاع المسؤولين عن صياغة السياسات والخطط في الدول الأعضاء على كيفية إدماج مفاهيم ومبادئ العدالة الاجتماعية في السياسات والخطط والبرامج الإنمائية الوطنية، وإلى شرح العلاقة بين العدالة الاجتماعية وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والاتفاقيات العالمية الحديثة ذات الصلة. ويركز الدليل على الخطوات العملية والأدوات التي تستخدم لوضع سياسات تراعي مبادئ العدالة الاجتماعية، مع مراعاة التفاوتات بين البلدان العربية من حيث القدرات والاحتياجات والبناء المؤسسي والاقتصادي والاجتماعي والسياسي. وينطلق

من المقاربة المفاهيمية للعدالة الاجتماعية التي اعتمدتها الإسكوا والتي تقوم على مبادئ المساواة والانصاف وحقوق الإنسان والمشاركة، مع التركيز على الحيّز العملي. ويستعرض التدخلات وآليات العمل المؤسسي والعناصر المختلفة في السياسة العامة التي تعزز صنع سياسات وطنية تراعي مبادئ العدالة الاجتماعية.

5- ويتناول الدليل جوانب مختارة من مجالات السياسة العامة التي تعتبر أساسية في تحقيق العدالة الاجتماعية. ويستعرض مجموعة من النماذج العملية، والمهارات، والأدوات الضرورية لصياغة سياسات لتحقيق العدالة الاجتماعية وتنفيذها وتمويلها وتقييمها والتوافق عليها، وتفعيلها وزيادة إمكانية إنجاحها، وتلبية احتياجات مختلف الشرائح المجتمعية. ويعتمد الدليل على أدوات عمل تحليلية وتدريبية وعلى مراجع علمية وتجارب إقليمية وعالمية يمكن الإستفادة منها في البلدان العربية.

6- ويقترح الدليل تنفيذ دورات تدريبية على المستويين الوطني والإقليمي لبناء قدرات الجهات المعنية بوضع سياسات تراعي العدالة الاجتماعية، وإتاحة الفرصة للمشاركة الفعّالة في تنفيذ إصلاحات تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة، وتكفل حق المواطنين في المشاركة في صنع مستقبلهم والحصول على الخدمات الاجتماعية دون تمييز، بما يتناسب مع احتياجاتهم.

ثانياً- محتويات الدليل

7- يتألف الدليل من خمسة أجزاء. يستعرض الجزء الأول الخلفية والمنهجية المعتمدة فيه. ويتناول الجزء الثاني البيئة المؤاتية لصنع سياسات تراعي مفاهيم العدالة الاجتماعية، وينظر في القاعدة المؤسسية المسؤولة عن صنع القرارات ورسم السياسات التي تراعي مفاهيم العدالة الاجتماعية، وفي الالتزامات الدولية. ويقدّم الجزء الثالث مدخلاً إلى صياغة سياسات تراعي مفاهيم العدالة الاجتماعية، فيتناول عدداً من المواضيع ذات الصلة مثل السياسة الضريبية، وسياسات الدعم، وسياسات الاستثمار والمشتريات الحكومية، وسياسات الأجور والحد الأدنى للأجور، والسيادة والأمن الغذائيين والحق في الغذاء، وسياسات الحماية الاجتماعية. وينظر الجزء الرابع في توفير الموارد المالية باعتباره من العوامل الأساسية لتنفيذ سياسات العدالة الاجتماعية واستدامتها. ويستعرض الجزء الأخير دور الجهات غير الحكومية مثل منظمات المجتمع المدني في وضع وتنفيذ خطط وسياسات وبرامج وطنية تراعي مفاهيم العدالة الاجتماعية.

ألف- الجزء الأول: الخلفية والمنهجية المعتمدة

8- يستعرض هذا الجزء تطوّر مفهوم العدالة الاجتماعية، من مسألة تتعلق بالعمل الخيري إلى نهج مرتبط بالمواطنة وإرساء الحقوق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، ذي صلة وثيقة بنظرية العقد الاجتماعي.

9- ولا يزال الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي غير مستقر في المنطقة العربية. ويتوقع أن تستمر آثار النزاعات التي يعاني منها عدد من البلدان العربية لعدة أجيال في المستقبل. ولا بد في هذا السياق من بناء توافقات جديدة في المنطقة حول دور الدولة وعلاقتها بالأطراف المجتمعية المختلفة، من خلال وضع عقد اجتماعي جديد. لذلك، يتناول هذا الجزء دور الدولة والحاجة إلى سياسات في الاقتصاد الكلي تدعم الأهداف الإنمائية وتحقّق العدالة الاجتماعية. ويتطرّق إلى خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي ينبغي أن تُستوحى منها

سياسات أكثر عدلاً وتوافقاً مع مفاهيم العدالة الاجتماعية. وينتهي الجزء بتمرين عملي يهدف إلى ترسيخ الأفكار والمفاهيم المستعرضة من خلال المناقشة وتبادل الآراء.

باء- الجزء الثاني: البيئة المؤاتية لصنع سياسات تراعي مفاهيم العدالة الاجتماعية

10- يناقش هذا الجزء دور المؤسسات العامة التي تضع السياسات، وأهمية التنسيق بين تدخلات الوزارات المعنية، لضمان نجاح السياسات المراعية لمفاهيم العدالة الاجتماعية واستدامتها، مع العمل في الوقت نفسه على تحقيق مهام المؤسسات العامة. ولا بد من إعادة النظر في دور المؤسسات القائمة، والنظر في إمكانية إنشاء مؤسسات جديدة تحتاج إليها عملية التنمية (كالمصارف الإنمائية الوطنية على سبيل المثال) والتعاون مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص. ويناقش هذا الجزء أهمية التعامل مع الآثار البنيوية المترتبة على سياسات واتفاقيات التجارة والاستثمار، والقيود التي قد تنشأ عنها، ولا سيما في حال عدم الاتساق بين الأهداف الإنمائية الوطنية والالتزامات التي يتم التفاوض عليها.

جيم- الجزء الثالث: صياغة سياسات تراعي مفاهيم العدالة الاجتماعية

11- يناقش الجزء الثالث من الدليل ستة مجالات في السياسات العامة، لأهميتها في تحقيق العدالة الاجتماعية: السياسة الضريبية؛ وسياسات الدعم؛ وسياسات الاستثمار الإنمائي وسياسات المشتريات الحكومية؛ وسياسات الأجور والحد الأدنى للأجور؛ والسيادة والأمن الغذائيان والحق في الغذاء؛ وسياسات الحماية الاجتماعية. فهذه المجالات تتضمن العوامل الفنية التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند وضع سياسات تراعي مفاهيم العدالة الاجتماعية. وقد وُضعت تمارين عملية في كل منها لتدريب المشاركين عليها وتقييم معارفهم ومدى استفادتهم من المبادئ التوجيهية والنظرية.

(1) السياسة الضريبية: يقدم الدليل لمحة عامة عن دور السياسة الضريبية في توفير الموارد اللازمة لتنفيذ السياسة العامة، ومدى مساهمتها في تحقيق الإنصاف من خلال إعادة توزيع الدخل والثروات، وقدرتها على التدخل لضبط الاقتصاد وتنشيطه. ويتطرق إلى أنواع التدخلات الضريبية الأكثر شيوعاً وأثرها على تحقيق العدالة الاجتماعية، ويحدد شروطاً رئيسية لرسم السياسة الضريبية تراعي مفاهيم العدالة الاجتماعية.

ويستعرض عدداً من التدخلات لتوسيع الحيّز المالي للبلدان، توازن بين تحقيق ارتفاع في العائد الضريبي ومراعاة الأهداف المتعلقة بإعادة توزيع الدخل، وتخفيف العبء الضريبي على الشرائح الاجتماعية الفقيرة، والحفاظ على شفافية مسار اتخاذ القرار ومكافحة الفساد، وإشراك الجهات المتأثرة بهذه التدخلات.

(2) سياسات الدعم: يستعرض الدليل أهمية سياسات الدعم والإصلاحات التي شهدها العديد من البلدان العربية منذ العام 2010، مع التركيز على الآثار السلبية التي تخلفها هذه السياسات على الموازنة العامة للدولة، وضرورة البحث عن بدائل في شكل شبكات الأمان الاجتماعي وغيرها من برامج الحماية الاجتماعية. ويتضمن هذا البند النواحي الرئيسية التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار لدى تطوير سياسات الدعم وتنفيذها، مع مراعاة الجانبين الاجتماعي والحقوقي فيها لتحقيق مبادئ العدالة الاجتماعية، والتوقّف عند آليات توزيع الدعم والوصول إلى الفئات الأكثر حاجة، وقدرات المؤسسات

الإدارية المنفذة لهذه السياسات، وأهمية وضع بدائل تتناسب مع الواقع الاجتماعي والاقتصادي والمؤسسي، وخطط للحماية الاجتماعية الشاملة، ووضع أو إصلاح سياسات الدعم بشكل شفاف، من خلال المشاركة والحوار المجتمعي. ويستشهد هذا البند بتجربة عالمية في مجال سياسات الدعم وبرامجه، ويستعرض عدداً من الإجراءات التي يمكن للبلدان الأعضاء الاسترشاد بها.

(3) سياسات الاستثمار الإنمائي وسياسات المشتريات الحكومية: يتناول الدليل أهمية اعتماد نهج يعزّز المساواة وتكافؤ الفرص عند وضع سياسات الاستثمار والمشتريات. ويناقش القضايا الرئيسية التي يجب أخذها في الاعتبار عند اعتماد هذا النهج، كالانتقال بدور الدولة من إدارة الأزمات إلى تحفيز الاستثمارات، وضرورة رفع معدل الاستثمار الحكومي في البنية الأساسية وفي التنمية الإنسانية، والاهتمام بنوعية الاستثمار الوطني والأجنبي، وتعزيز مشاركة المستثمرين في المشاريع الإنتاجية طويلة الأمد. ويعرض هذا البند تجارب عالمية ناجحة ارتكزت على السياسات التي تربط بين مشتريات البلد والأهداف الاجتماعية. ويتطرق إلى دور وتجارب بعض المصارف الإنمائية والصناديق السيادية في إعادة توجيه الموارد المتاحة إلى قطاعات وشرائح اجتماعية ذات أولوية، من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية.

(4) سياسات الأجور والحد الأدنى للأجور: يتضمن الدليل لمحة عامة عن دور سياسات الأجور في تحقيق العدالة الاجتماعية، لا سيما من حيث أثرها على تأمين العمل اللائق والحد من الفقر ودعم الاقتصاد الكلي. ويتطرق إلى سياسات ومعايير الحد الأدنى للأجور، التي تحمي ذوي الدخل المتدني، وتحد من التفاوتات بين الفئات التي تعمل مقابل أجر، مع التشديد على أن الحد الأدنى للأجور لا يؤدي إلى آثار سلبية على التشغيل. ويستعرض مجموعة من الآليات التي يُوصى بها لتحقيق شروط العدالة الاجتماعية عند وضع سياسات الأجور، مع طرح تجارب من البلدان المتقدمة والنامية، حول تبسيط المقاربة وفعالية التنفيذ، والمراجعة الدورية للأجور في ظل ارتفاع كلفة المعيشة وزيادة إنتاجية العمل، وتحديد الحد الأدنى للأجور ضمن سياسة اجتماعية واقتصادية أوسع، وتعزيز القدرات المؤسساتية، وتمويل سياسة الحد الأدنى للأجور بطريقة مستدامة، والاهتمام بالعمال ذوي الأجور المتدنية.

(5) السيادة والأمن الغذائيان والحق في الغذاء: يسلط الدليل الضوء على أهمية السيادة والأمن الغذائيين في إرساء العدالة الاجتماعية مع الإشارة إلى ارتباط الحراك الشعبي الذي شهدته بعض البلدان العربية منذ العام 2010 بأزمة الغذاء. ويتناول التحديات المشتركة التي تعترض التزام البلدان العربية بتحقيق الاكتفاء الذاتي، وضرورة تضمين المنظور الحقوقي المتعلق بالحق في الغذاء في الدساتير والقوانين الوطنية. ويتناول هذا البند العناصر الأساسية لتأمين الحق في الغذاء الكافي، مستشهداً بتجربة الهند، ودور الدولة في تأمين الغذاء.

كذلك ناقش الأولويات التي يجب مراعاتها لتحسين السيادة والأمن الغذائيين بما يتماشى مع قيم العدالة الاجتماعية، ومنها الانتقال من البعد الكمي المتعلق بتوفر الغذاء إلى البعد المتعلق بالوصول إلى الموارد، والتوزيع العادل، وتعزيز دور الدولة من خلال تكملة دور آليات السوق لتأمين وصول الفئات الضعيفة إلى الغذاء، واعتماد مقاربة شاملة لتطوير سياسة الأمن الغذائي ترتبط بالسياسات الإنمائية المتعلقة بإدارة المياه والقطاع الزراعي والإنتاج والاستهلاك، ووضع قوانين تحدد الجهات المسؤولة عن برامج الغذاء والشرائح المعنية بها وتحاسبها، وتطوير البعد الإقليمي كالاستثمار في سلاسل الإنتاج والقيمة الغذائية في البلدان العربية.

(6) سياسات الحماية الاجتماعية: يتناول الدليل سياسات الحماية الاجتماعية ودورها في تحقيق التماسك الاجتماعي، والحد من الفقر، وإعادة توزيع عائدات النمو، ودرء المخاطر الناتجة عن فقدان الدخل أو الأزمات المختلفة. ويركز على الصعوبات التي تواجه البلدان العربية في توسيع تغطية برامج الحماية الاجتماعية، ولا سيما تجزئة هذه البرامج وتعددها، وضعف إدارتها، وعدم شمول بعض الفئات العاملة في القطاع غير النظامي بنظم الضمان الاجتماعي المبنية على الاشتراكات، وارتفاع كلفة التأمين الصحي الخاص. ويستعرض الآليات الرئيسية للحماية الاجتماعية في البلدان العربية، وهي برامج الضمان الاجتماعي القائمة على الاشتراكات، وبرامج المساعدة الاجتماعية أو التحويلات الاجتماعية الموجَهة المشروطة أو غير المشروطة، وأنظمة الدعم الحكومي للوقود والغذاء، بالإضافة إلى تدخلات ومشاريع أخرى لمساعدة العاملين في القطاعات غير الرسمية.

ويوضح الدليل أن الحماية الاجتماعية هي حق من حقوق الإنسان، ولا بد من توفير الحد الأدنى منها لضمان الوصول إلى الرعاية الصحية الأساسية، وحصول الأطفال على الرعاية والتعليم والصحة، وتأمين البطالة، وتوفير الحد الأدنى لكبار السن وذوي الإعاقة. ويخلص إلى مجموعة من القضايا التي يجب مراعاتها في إنفاذ سياسات الحماية الاجتماعية وبرامجها من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية:

أ- وضع آليات لضمان وصول الشرائح المستهدفة إلى الخدمات والبرامج؛

ب- إعطاء الأولوية في الموازنة العامة لتمويل الحد الأدنى للحماية الاجتماعية؛

ج- تقليص العوامل التي تؤدي إلى عدم الاستقرار في سياسة وبرامج الحماية الاجتماعية؛

د- تطوير سياسات الحماية الاجتماعية ضمن استراتيجية وطنية متكاملة للتنمية الاجتماعية تقوم على المساواة والمشاركة؛

هـ- تعزيز قدرات المؤسسات في مجال التنسيق والتخطيط والتصميم والاستهداف؛

و- اعتماد المشاركة والشفافية في تصميم وتنفيذ ورصد برامج الحماية الاجتماعية؛

ز- مكافحة التمييز بأشكاله المتعددة، ولا سيما على أساس الجنس.

دال- الجزء الرابع: توفر الموارد

12- يركز هذا الجزء على حشد الموارد من أجل تطبيق السياسات المراعية لمبادئ العدالة الاجتماعية وضمان استدامتها، ويتطرّق إلى دور التعاون الدولي في هذا المجال. ويتناول أولويات الحكومة في مجال السياسة المالية، والخيارات المتاحة لها لتوزيع الحيّز المالي بما يتماشى مع أهداف التنمية والعدالة الاجتماعية، كإعادة توزيع المخصصات في الموازنة العامة، وتوسيع العائدات الضريبية بشكل عادل، وتوسيع تغطية الضمان الاجتماعي القائم على الاشتراكات، وإعادة هيكلة الديون، واعتماد نهج مساعد في مجال سياسة الاقتصاد الكلي.

13- ويستعرض الدليل عدداً من الآليات لتخصيص الموارد بما يتناسب مع مفاهيم العدالة الاجتماعية وهي:

(1) اعتماد نهج قائم على الحقوق في وضع الموازنة التشاركية، بما يضمن الشفافية والمشاركة المتعددة الأطراف والمراقبة؛

(2) تفعيل دور السلطات التشريعية في تقييم الموازنة والتدقيق فيها بما يخدم تحقيق العدالة الاجتماعية؛

(3) تعزيز الحوار الاجتماعي بدءاً بالحوار الثلاثي (حكومة – عمال – أصحاب العمل) ثم إشراك جميع الجهات المعنية لتوليد الإرادة السياسية لاعتماد المزيج الأمثل من السياسات والتدخلات المراعية لمبادئ العدالة الاجتماعية؛

(4) التنبه لمصالح المجموعات المختلفة؛

(5) تأمين استدامة التمويل الذاتي للبرامج الاجتماعية.

14- ويتوقف هذا الجزء عند دور المساعدات الدولية في توفير الموارد، والتحديات التي يمكن أن تواجه الجهات المانحة والمستفيدة، وما ينتج عن هذه التحديات من آثار سلبية قد تحد من فعالية السياسات الهادفة إلى تحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية. ويخلص إلى تمرين عملي لتحليل دور القطاع الخاص في توفير الموارد، وتحديد الأطر القانونية اللازمة لتنظيمه والاستفادة منه.

هاء- الجزء الخامس: دور الجهات غير الحكومية

15- يركز هذا الجزء على مساهمة منظمات المجتمع المدني في وضع رؤية وطنية تراعي مفاهيم العدالة الاجتماعية وتنفيذها. ويشدد على أهمية مشاركة المواطنين الفعلية في مختلف المجالات، ويستعرض أبرز التحديات التي تعترض تفعيل المشاركة، مع التشديد على الفرق بين تدخلات المنظمات المعنية بنهج السياسات العامة، وتلك المعنية بالتنمية المحلية المباشرة، والمؤسسات الخيرية.

16- وفي هذا الجزء اقتراحات عملية حول اشراك منظمات المجتمع المدني وغيرها من الجهات غير الحكومية في وضع سياسات مراعية لمفاهيم العدالة الاجتماعية وتنفيذها ومراجعتها. وقد استندت هذه الاقتراحات إلى المنشورات وبرامج التدريب التي أعدتها الإسكوا في هذا المجال، والى دراسات تطبيقية من واقع البلدان المتقدمة والنامية. ويخلص الجزء إلى تمرين عملي يتناول تحليل حالة من واقع المنطقة العربية، يساعد المشاركين على اكتساب مهارات المشاركة والحوار وبناء التوافق حول قضايا مختارة.

ثالثاً- الخطوات المستقبلية

17- ستعقد الإسكوا بعد إعداد هذا الدليل ورشة عمل إقليمية تتيح من خلالها الفرصة للخبراء من المؤسسات الحكومية والسلطات المحلية المعنية بوضع سياسات وبرامج التنمية الاجتماعية لاختبار الدليل ومواءمته مع الخصوصيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لكل بلد. وبناءً على آراء المشاركين وملاحظاتهم على الدليل، ستعمل الإسكوا على مراجعته قبل اعتماده في صيغته النهائية، وإتاحة الفرصة لجميع المعنيين من الجهات الحكومية وغير الحكومية للمشاركة الفعّالة في تنفيذ إصلاحات سياسية واجتماعية تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة، وتكفل حق المواطنين في المشاركة في صنع مستقبلهم، وفي الحصول على الخدمات الإجتماعية دون تمييز.